

ضمانات المشاركة السياسية

في القانون العراقي

إعداد الطالب

سرور عبد حنتوش

الرقم الجامعي: (Z00728)

إشراف

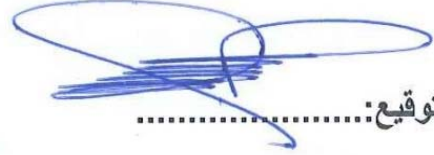
الأستاذ الدكتور حمدي قبيلات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

## جامعة الإسراء

### التفويض

أنا سرور عبد حنتوش أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي "ضمانات المشاركة السياسية في القانون العراقي". للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

  
التوقيع: .....

التاريخ: ٢٠١٨/١١/٢

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب سرور عبد حنتوش بتاريخ ١٧ / ٧ / ٢٠١٨ والموسومة بـ

" ضمانات المشاركة السياسية في القانون العراقي "

وأجيزت بتاريخ ١٧ / ٧ / ٢٠١٨.

أعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع		الاسم :
	رئيساً ومشرفاً	أ.د. حمدي القبيلات
	عضواً داخلياً	أ.د. عادل العتي
	عضواً خارجياً / جامعة الشرق الاوسط	د. محمد الشباطات

## الإهداء

إلى والدَي الكريمن ...

إلى أخوتي الأعزاء...

إلى رفيقة دربي زوجتي الحبيبة...

لكل هؤلاء وآخرين في القلب... أهدي ثمرة جهدي البسيط.... بكل تقدير

الباحث

## شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور حمدي قبيلات الذي تفضل علي بقبول الإشراف على رسالتي، والذي لم يتوان أبداً بتقديم يد العون والنصح لي خلال هذه المرحلة، كما أنني أتوجه بالشكر إلى كل شخص ساهم بتزويدي بالمعلومات اللازمة لإثراء هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالإطلاع ومناقشة الرسالة، مقدراً جهودهم المعبر عنها بالتصويبات السديدة التي أثرت ما جاء بمضمون الرسالة، وإلى كل أساتذتي بجامعة الإسراء الذين بفضلهم وصلت إلى هذه المرحلة، إلى كل هؤلاء الشكر والتقدير، وأسأل الله أن يحقق لهم رضى الخالق وتقدير الخلق.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	التفويض .....
ب	قرار لجنة المناقشة .....
ج	الإهداء .....
هد	شكر وتقدير .....
هـ	فهرس المحتويات .....
و	الملخص باللغة العربية .....
1	المقدمة .....
2	مُشكلة الدراسة .....
3	أسئلة الدراسة .....
3	أهمية الدراسة .....
3	أهداف الدراسة .....
4	الدراسات السابقة .....
9	منهج الدراسة .....
10	خطة الدراسة .....
11	<b>الفصل الأول: ماهية المشاركة السياسية</b> .....
12	<b>المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية</b> .....
12	المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية .....
16	المطلب الثاني: أشكال وصور المشاركة السياسية .....
21	<b>المبحث الثاني: واقع المشاركة السياسية في العراق</b> .....
21	المطلب الأول: وسائل المشاركة السياسية في العراق .....
27	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في العراق .....
34	<b>الفصل الثاني: الضمانات التشريعية للمشاركة السياسية في القانون العراقي</b> .....
36	<b>المبحث الأول: الضمانات الدستورية للمشاركة السياسية في العراق</b> .....
36	المطلب الأول: الضمانات في ظل الدساتير العراقية قبل عام 2003 .....
41	المطلب الثاني: الضمانات في ظل دستور 2005 .....
44	<b>المبحث الثاني: الضمانات القانونية</b> .....

الصفحة	الموضوع
44	المطلب الأول: الضمانات الواردة في قوانين الأحزاب العراقية والتنظيمات السياسية.....
49	المطلب الثاني: الضمانات الواردة في ظل قوانين الانتخابات.....
58	الفصل الثالث: آليات الرقابة على ممارسة الحق في المشاركة السياسية في القانون العراقي.....
60	المبحث الأول: الرقابة الإدارية على حق المشاركة السياسية في القانون العراقي.....
61	المطلب الأول: آليات الرقابة الإدارية على العملية التحضيرية للانتخابات.....
67	المطلب الثاني: آليات الرقابة الإدارية على مرحلة التصويت وما يتبعها.....
71	المبحث الثاني: الرقابة القضائية على حق المشاركة السياسية في القانون العراقي.....
71	المطلب الأول: التعريف بالطعون الانتخابية والجهات المختصة بها.....
74	المطلب الثاني: الطعون الانتخابية في ظل دستور 2005.....
82	الخاتمة.....
85	قائمة المراجع.....
93	الملخص باللغة الانجليزية.....

## المخلص

### ضمانات المشاركة السياسية

#### في القانون العراقي

إعداد الطالب: سرور عبد حنتوش

إشراف: الأستاذ الدكتور حمدي قبيلات

هدفت هذه الدراسة بهدف الوقوف على موضوع في غاية الأهمية كونه يتعلق بضمانات الحق في المشاركة السياسية للمواطن العراقي، إذ أن هذه الضمانات لا يكفي فقط أن تخضع للتنظيم القانوني وإنما تحتاج إلى التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتشكل في مجموعها إطاراً فعالاً لحماية حقوق الإنسان ومنها حق المشاركة السياسية وهذا ما ترجمه الاهتمام القانوني والسياسي والاقتصادي الدولي. بعد أن أصبحت حقوق الإنسان ذات أبعاد دولية لا سيما في ظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين.

الأمر الذي يقتضي خلق الظروف الملائمة لتعزيز هذه المشاركة وديمومتها تعزيزاً للديمقراطية وضمانة لحقوق الإنسان.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول الفصل الأول جاء ليتناول مفهوم المشاركة السياسية أما الفصل الثاني فقد خصص لتناول الضمانات التشريعية للمشاركة السياسية في القانون العراقي، وجاء الفصل الثالث ليتناول آليات الرقابة على ممارسة الحق في المشاركة السياسية في القانون العراقي، وأخيراً وفي نهاية الدراسة توصل الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

- أنه على الرغم من أن الدساتير العراقية سواء قبل عام 2003، أي قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وبعدها وكذلك دستور 2005م، قد كفلت حق المشاركة السياسية للمواطن العراقي إلا أنه هناك تفاوت في هذه الضمانات.
- عدم منح القضاء العادي أو الإداري أي دور في نظر الطعون الانتخابية.